

من العلاقات الدلالية :

المشترك اللفظي :

أ - المشترك لغة :

"الشَّرْكَةُ والشَّرِكَةُ سواء، مخالطة الشريكين، يقال: اشترَكنا بمعنى تشارَكنا، وقد اشترك الرجلان، وتشاركا وشارَك أصدُهما الآخر...

وشاركت فلاناً صرت شريكه، واشترَكنا وتشارَكنا في كذا، وشَرِكْتُهُ في البيع والميراث ... قال ورأيت فلاناً مُشْتَرِكاً، إذا كان يُحَدِّث نفسه أن رأيَه مُشْتَرِكٌ ليس بواحد.

وفي الصحاح: رأيت فلاناً مُشْتَرِكاً إذا كان يحدث نفسه كالمهموم... وطريق مُشْتَرِكٌ يستوي فيه الناس، واسم مُشْتَرِكٌ تشترك فيه معان كثيرة، كالعين ونحوها فإنه يجمع معاني كثيرة .

"وقد اشترَكَا وتشارَكَا وشارَكَا أصدُهما الآخرَ، والاشترَاكَ هنا بِمَعْنَى التَّشَارُكِ، قال النابغة الجعدي: وشارَكُنَا قُرَيْشًا في ثَقَاها ... وفي أنسابها شِرْكُ العِنانِ....

وَرَجُلٌ مُشْتَرِكٌ: إذا كان يُحَدِّثُ نَفْسَهُ أَنَّ رأيَه مُشْتَرِكٌ ليس بواحد، وفي الصحاح عن الأصمعي: إذا كان يُحَدِّثُ نَفْسَهُ كالمهموم...

وطَرِيقٌ مُشْتَرِكٌ: يَسْتَوِي فِيهِ النَّاسُ. واسمُ مُشْتَرِكٍ: تَشْتَرِكُ فِيهِ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ كَالْعَيْنِ وَنَحْوِهَا؛ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ مَعَانِي كَثِيرَةً. وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: وَلَا يَسْتَوِي الْمَرْءَانِ هَذَا ابْنُ حُرَّةٍ ... وَهَذَا ابْنُ أُخْرَى ظَهَرُهَا مُشْتَرِكٌ فَسَّرَهُ فَقَالَ: مَعْنَاهُ مُشْتَرِكٌ. وَشَرِكُهُ فِي الْأَمْرِ يَشْرِكُهُ: دَخَلَ مَعَهُ فِيهِ وَأَشْرَكَهُ فِيهِ . وَأَشْرَكَ فُلَانًا فِي الْبَيْعِ: إِذَا دَخَلَهُ مَعَ نَفْسِهِ فِيهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: " وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي " أَي اجْعَلْهُ شَرِيكًا لِي .

ب- المشترك اصطلاحاً :

للمشترك اللفظي حدود شتى أهمها: قول الزبيدي في مقدمة تاج العروس إنه "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"، وقول زكرياء بن محمد الأنصاري: "ما وضع لمعنيين فأكثر، كالقرء للطهر والحيض"

في ما قال السرخسي: " وأما المشترك، فكل لفظ يشترك فيه معان، أو أسام، لا على سبيل الانتظام، بل على احتمال أن يكون كل واحد، هو المراد به على الانفراد. وإذا تعين الواحد مراداً به، انتفى الآخر. مثل اسم (العين) فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان، وللنقد من المال، وللشيء المعين، لا على أن جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ، ولكن على احتمال كون كل واحد مراداً بانفراده عند الإطلاق، وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء، باعتبار معنى، غير المعنى الآخر. وقد بينا أن لفظ الواحد لا ينتظم المعاني المختلفة .

أما الشوكاني فحده بقوله: "اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين، أو أكثر، وضعا أولاً، من حيث هما كذلك. فخرج بالوضع ما يدل على الشيء بالحقيقة، وعلى غيره بالمجاز. وخرج بقيد الحيثية، المتواطئ. فإنه يتناول الماهيات المختلفة، لكن لا من حيث هي كذلك، بل من حيث إنها مشتركة في معنى واحد .

بينما يذهب تاج الدين السبكي إلى أنه "اللفظ الواحد، الدال على معنيين مختلفين، أو أكثر، دلالة على السواء، عند أهل تلك اللغة. سواء كانت الداللتان مستفادتين من الوضع الأول، أو من كثرة الاستعمال، أو كانت إحداهما مستفادة من الوضع الأول، أو من كثرة الاستعمال. أو كانت إحداهما مستفادة من الوضع، والأخرى من كثرة الاستعمال. ومن قولنا الواحد، احتراز عن الأسماء المتباينة والمترادفة، فإنه يتناول الماهية، وهي معنى واحد، وإن اختلفت محالها. وقولنا عند أهل تلك اللغة إلى آخره، إشارة إلى أن المشترك، قد يكون بين حقيقتين لغويتين، أو عرفيتين، أو عرفية ولغوية .

أما عبد الرحيم الأسنوي فجعل لكلامه عن المشترك مقدمة نافعة في الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل قائلا "فالوضع: هو جعل اللفظ دليلا على المعنى، والاستعمال: هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلم. والحمل: اعتقاد السامع مراد المتكلم، أو ما اشتمل عليه مراده، وذلك من صفات السامع .

وبالنظر إلى ما تقدم في الحد الاصطلاحي للمشارك، يلاحظ نوع تفاوت في احتراز العلماء لما يدخل ضمن حد المشارك حقيقة، مما لا يدخل ضمنه، وفقا لضابط الوضع، أو الاستعمال، أو الحمل. وبناء على هذا الخلاف في تصويره، كان التأليف فيه عند القدماء كما سيتضح بعده.

تأليف القدماء في المشارك :

نظرا للعناية التي حظيت بها مسألة دلالة المشارك اللفظي، لدى الأصوليين واللغويين على السواء، فقد ظهرت في اللغة العربية كتب تدرسها منذ وقت مبكر. وتوزعت مختلف هذه الدراسات بين جميع مصادر اللغة العربية .

فاتجه بعضهم إلى دراستها في القرآن الكريم، مثل كتاب الوجوه والنظائر (أو الأشباه والنظائر) لمقاتل بن سليمان البلخي (ت 150هـ)، وقد حققه عبد الله شحاتة. ثم (الوجوه والنظائر في القرآن الكريم) لهارون بن موسى الأزدي (ت 170هـ)، وكتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) للمبرد (ت 285هـ)، الذي ركز فيه على المشارك في القرآن الكريم، مشترطا في الكلمة التي يستعملها، أن تكون مستعملة في القرآن بجميع معانيها، فقاد ذلك للحديث عن المشكلة (#) كما في قوله تعالى *بَرَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٍ مِّثْلَهَا* . (#) ومن كتبوا في هذا النوع كذلك من المتأخرين ابن الجوزي، وابن الدامغاني، وأبو الحسين محمد بن عبد الصمد المصري.

ومن تناولوا المشارك من العلماء العرب المسلمين، في وقت متأخر عن هؤلاء جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، حيث خصص له كتابا عدة منها: (معترك الأقران في إعجاز القرآن) الذي جعله للمشارك الوارد في القرآن، وفصل الحديث فيه في كتاب (الإتقان في علوم القرآن)، وغالبا ما يستعمل السيوطي عند حديثه عن المشارك، لفظ الوجوه والنظائر بدلا منه، فالوجوه عنده هو ما يعنيه اللغويون بالمشارك اللفظي، الذي يستعمل في عدة معان، كلفظ الهدى، الذي ساق له السيوطي سبعة عشر معنى في القرآن. وهذه عيون من أمثلة هذا النوع، كما يقول السيوطي: "ومن ذلك الهدى يأتي على سبعة عشر وجهاً بمعنى" .

١. الثبات: هِدَى الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ .

٢. البيان: بُولِئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ .

٣. الدين: إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ .

٤. الإيمان بَوَيْزِيدُ اللَّهِ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى .
٥. الدعاء بِوَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ .
٦. (وَجَعَلْنَا هُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا .
٧. الرسل والكتب بِأَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى .
٨. المعرفة بِوَالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ .
٩. النبي صلى الله عليه وسلم إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدًى .
١٠. القرآن بِوَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِّن رَّبِّهِمْ الْهُدًى . (#) والتوراة بِوَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدًى .
١١. الاسترجاع بِوَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ .
١٢. الحجة بَلَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ بعد قوله تعالى بَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ) ، أي لا يهديهم حجة.
١٣. التوحيد بِإِنْ تَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ .
١٤. السنة بِفِيْهَذَا هُمْ اقْتَدَوْهُ (#) وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُّهْتَدُونَ .
١٥. الإصلاح بِوَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ .
١٦. الإلهام بِأَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى . أي ألهم المعاش.
١٧. التوبة بِإِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ .
١٨. الإرشاد بِإِنْ يَهْدِينِي سِوَاءَ السَّبِيلِ .
١٩. أما الذين اتجهوا إلى دراسته في المصدر الثاني، من مصادر اللغة العربية (أي في الحديث النبوي الشريف)، فلم يصل من آثارهم إلينا، سوى مؤلف واحد لأبي عبيد القاسم بن سلام، (ت 244هـ).
- أما الذين اتجهوا إلى دراسته في المصدر الثالث، من مصادر اللغة العربية، فقد وصلنا منه كتاب أبي العميث الأعرابي عبد الله بن خليل (ت 240هـ)، (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، تناول فيه المشترك اللفظي بوجه عام، موردا حوالي ثلاثمائة كلمة، وأوجه المعاني التي تحققها.
- وممن ألفوا فيه أيضا كراع النمل، (علي بن الحسن الهنائي (ت 310 هـ)، في كتابه (المنجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه)، وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة صغيرة، تلتها المادة اللغوية في أبواب ستة، مرتبة حسب كلمات الباب الأخير، (الحرف الأخير)، بغض النظر عما إذا كانت الحروف الأوائل مزيدة، أو أصلية، (على طريقة القافية). وأبوابه الستة موزعة على الشكل الآتي:
- باب في ذكر أعضاء البدن.
- باب في ذكر أصناف الحيوان.
- باب في ذكر الطير.
- باب في ذكر السمك.

«باب في ذكر السلام.

«باب في ذكر الأرض وما عليها.

وتأتي أهمية هذا الكتاب، في كونه أول مصنف في نوعه، يبدو فيه روح النظام، والتقسيم الدقيق، كما أنه يتناول المشترك اللفظي، بسرد الكلمات ومعانيها، والاختلاف بينها في السياق.

ومن اللغويين الذين درسوا علاقة اللفظ بمعناه في هذا الإطار أيضا، نجد ابن دريد، في كتابه (الاشتقاق)، وابن فارس في (مقاييس اللغة)، وفي (الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها)، وابن جني في (الخصائص)، الذي سلك مسلكا متفردا في دراسته لهذا الموضوع، إذ إنه يقوم بجمع المادة اللغوية، ثم يبدأ بعد ذلك في مناقشتها، وبعد استيفائه للبحث فيها، يستنبط القوانين منها، التي تحكم الظاهرة كلها، وقد سار على هذا المنهج في دراسته للاشتقاق، وعلاقة اللفظ بمعناه.

ولم يفت السيوطي في كتابه المزهري، (وهو أحد مصادر اللغة العربية)، تسجيل أدق تفاصيل هذا المبحث، غير مكتف بما ذكره اللغويون في الموضوع، بل تجاوزه ليكون، تتبعا لكل تفاصيله، منذ بدء التأليف فيه، وإلى حدود ما انتهى إليه عنده، وقت تأليفه للمزهري، سواء ورد ذلك في كتب اللغويين، أو الأصوليين، أو البلاغيين، أو غيرهم ممن بحثوه وتتبعوا وروده في اللغة، فجاء بحثه في المشترك اللفظي، بحثا شاملا متكاملا، ومستركا لما فات غيره فيه، فلم يترك للقارئ مجالا يوقعه في حيرة أو غموض، فيسبب له اللبس والخفاء.

ولا بد أن نشير في هذا الموضوع، إلى أن أول خطوة قام بها علماء العربية قبل البدء في تصنيف العلوم، هي التدقيق في طبيعة الألفاظ، وما تدل عليه من معان، بغية تحديد هوية النص العربي، وتخليصه من الشوائب التي قد تكون علفت به، جراء ما أصاب المتكلمين باللسان العربي من عجمة، أدت إلى تحريفه وتصحيفه، وهو ما عرّف بظاهرة اللحن في اللغة العربية، وهي ظاهرة عامة أصابت اللغة في أصواتها، وكلماتها، ونظمها، ومعانيها. فكان هدف علماء العربية الأول، وضع معايير لسلامة النص اللغوي، بضبطه وتحديد حصره، ليستطيع العلماء بعد ذلك، التعامل معه دون أن تكون هناك شكوك، فيما يستنبط منه، أو يبني عليه. استنادا على القاعدة التي تقول: كل ما بني على الصحيح فهو صحيح، وما بني على الفاسد فهو فاسد. ففي سلامة النص سلامة المعاني، وفي سلامة المعاني سلامة الأفكار، وفي سلامة الأفكار سلامة التصورات، وفي سلامة هذه الأشياء كلها، سلامة الفرد والمجتمع. فلا إصلاح إذن، دون إصلاح للمتن اللغوي الذي تمر عبره الأفكار والتصورات. ولذلك فلا غرابة، أن نجد هذه التدقيقات كلها في معاني الألفاظ، وفي تعدد المعاني للفظ الواحد، ما دام كل ذلك له مرجع وإحالة.

وبالرجوع إلى ابن فارس، في كتابه الصاحبي في فقه اللغة، نجده يعرف المشترك بقوله، "وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو عين الماء، وعين السحاب" (#). ولم يكتف ابن فارس بمناقشة الاشتراك في اللغة مناقشة نظرية مجردة تنتهي إلى نفيه أو إثباته، بل صنف رسالة سماها (فتيا فقيه العرب)، ذكر فيها مائة مسألة فقهية، على صورة ألغاز، يحاجي بها الفقهاء، ويصوغها من ألفاظ مشتركة، يحث الفقهاء فيها على اللغة، ويلقي عليهم مسائل يذكرها فيها، فتيا فقيه العرب، ليخجلهم بذلك، ويكون الخجل لهم داعية إلى حفظ اللغة، فيقول: "من قصر علمه عن اللغة، غولط فغلط"، ومن الأمثلة التي ساقها قوله: "هل في الربيع صلاة؟" فيجيب نعم، إذا نَضُب ماؤه. والربع هنا بمعنى النهر. ويقول أيضا: "هل يجوز السجود على الخد؟" فيجيب نعم، إذا كان طاهرا. والخد هنا بمعنى الطريق. إلى غير ذلك من الأمثلة التي تبين إثبات ابن فارس للمشترك في اللغة، وإن كان لا يفصح بذلك صراحة.